

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 5517 700 Cables: OAU, ADDIS ABABA Fax: 251-11-5513039

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السابعة والعشرون
جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/895 (XXVII)ii

تقرير اللجنة الفرعية للبرامج والمؤتمرات للجنة الممثلين الدائمين

ألف: مقدمة:

1. عقدت اللجنة الفرعية للبرامج والمؤتمرات للجنة الممثلين الدائمين اجتماعاتها ما بين فبراير وأبريل 2015. عُقد الاجتماع الأول في 27 فبراير والاجتماع الثاني والثالث في 13 مارس و17 أبريل، 2015 على التوالي. عُقدت الاجتماعات بمقر الاتحاد الأفريقي.

باء: الحضور:

2. شهدت جميع الاجتماعات، عموماً، حضوراً جيداً حيث سجلت كل جلسة النصاب القانوني اللازم من الدول الأعضاء.

3. حضر نائب رئيس المفوضية الاجتماع الذي عقد في 13 مارس 2015، كما حضر هذه الاجتماعات مندوبون من مختلف إدارات/مديريات المفوضية.

جيم: الاجتماع الأول - 27 فبراير 2015:

بحث واعتماد جدول الأعمال

4. بحث الاجتماع واعتمد جدول الأعمال التالي:

أ. الكلمة الافتتاحية للرئيس

ب. بحث الورقة الإطارية لميزانية 2016

ج. ما يستجد من أعمال

دال: الكلمة الافتتاحية:

5. ترأست الاجتماع سعادة السيدة جالو أمينة جيبو، سفيرة النيجر لدى إثيوبيا وممثلتها الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. قدمت الرئيسة بنود جدول الأعمال، وأعدت إلى الأذهان السياق الذي تجري فيه إطاره مناقشة الورقة الإطارية للميزانية مؤكدة أن ثمة حاجة إلى مواصلة أنشطة المفوضية مع الخطة الاستراتيجية الحالية وأجندة 2063. وسلطت الرئيسة الضوء أيضاً على

المشاكل التي واجهت المفوضية خلال عام 2014 ولاسيما فيما يتعلق بالتمويل. وأشارت إلى أن المفوضية والأجهزة وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية واجهت ضائقة مالية خلال عام 2014 بسبب الاعتماد على تمويل الشركاء وأن ذلك بحاجة إلى معالجة، خصوصاً في سياق مصادر التمويل البديلة. وأبرزت أيضاً التحديات المحتملة في عام 2015 ولاسيما في مجال السلم والأمن، وعدم الاستقرار والديمقراطية. وأشارت إلى أنه من بين 14 انتخاباً من المقرر إجراؤها في عام 2015، تُعتبر عشرة منها محفوفة بالمخاطر. وتطرقت الرئيسة بإسهاب أيضاً إلى آثار الإيبيولا على اقتصادات القارة وأشادت بجهود الاتحاد الأفريقي في معالجة الوضع. وأشارت أيضاً إلى أن مسألة الشراء بحاجة إلى معالجة لتعزيز الكفاءة في المفوضية. ثم دعت الرئيسة المفوضية إلى تقديم الوثيقة الإطارية للميزانية.

6. قدم مدير التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم وتعبئة الموارد، نيابة عن المفوضية، الورقة الإطارية، موضحاً أن الورقة الإطارية لميزانية 2016 فريدة إذ أنها تضع أولويات الاتحاد الأفريقي ككل، أي، بما في ذلك الأجهزة. وأوضح أن الورقة الإطارية لميزانية 2016 كانت هي الخطوة الأولى في عملية إعداد ميزانية 2016. وأوضح أن ورقة الميزانية الإطارية تتضمن التفصيل لأولويات السنة وتحدد اتجاه الميزانية ونبرتها/معاييرها. ومن ثم أوضح أن الغرض من الورقة الإطارية للميزانية هو أيضاً تحديد أولويات الاتحاد لعام 2016. وأشار كذلك إلى أن الورقة أُعدت بالتعاون مع جميع المديرين. كما أشار المدير إلى أن الورقة الإطارية للميزانية تمت مناقشتها أيضاً من قبل لجنة الميزانية الداخلية التي تتألف من المفوضية ورؤساء الأجهزة، في إطار اللوائح والأنظمة المالية الجديدة. ثم قدم نظرة عامة عن هيكل الورقة مشيراً إلى أن الورقة تتضمن تحليلاً للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية كما تتضمن إنجازات عام 2014، وتوقعات عام 2015 والأهم من ذلك كله أولويات عام 2016.

هاء: عرض الورقة الإطارية لميزانية عام 2015:

7. قدم رئيس تحليل السياسات والبحوث الورقة الإطارية موضحاً أنها تتضمن أولويات الاتحاد لعام 2016 وفقاً للخطة الاستراتيجية 2014-2017 لمفوضية الاتحاد الأفريقي والصلاحيات الدستورية لأجهزة الاتحاد الأفريقي. وقدم أبرز ملامح إنجازات وتحديات عام 2014؛ والنتائج المتوقعة لعام 2015؛ وأولويات عام 2016 لكل من النتائج السبع الواردة في الخطة الاستراتيجية للمفوضية. وذكر بتفصيل أيضاً إنجازات وتحديات عام 2014، والنتائج المتوقعة لأولويات عامي 2015 و2016 لكل واحد من أجهزة الاتحاد الأفريقي.

واو: تعليقات وملاحظات الدول الأعضاء:

8. أبدت الدول الأعضاء التعليقات التالية:

(أ) خلال المناقشات التي أعقبت ذلك، حثت الدول الأعضاء على ضرورة تركيز المفوضية على أولويات عام 2016 والتأكيد أقل على عامي 2014 و2015؛ مما يدل على أن مختلف أجزاء الوثيقة يمكن تلخيصها.

(ب) فيما يتصل بمسائل الجنسين والمرأة خصوصاً، تم نصح المفوضية بالتركيز على دور المرأة (التي هي مهمشة أحياناً) في المفاوضات وفي أوضاع النزاعات وحثت على إدراج دور قادة المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب والأوساط الأكاديمية في تعزيز السلم والأمن في القارة؛

(ج) ينبغي أيضاً معالجة دور وسائل الإعلام في توعية مواطني أفريقيا بالقدر الكافي؛ مع الملاحظة بأنهم لا يعرفون الكثير عن الاتحاد الأفريقي

(د) طلبت الدول الأعضاء إبلاغها بالإيرادات التي تدرها المفوضية من بعض خدماتها

(هـ) بخصوص أجندة 2063، ودعت الدول الأعضاء إلى المزيد من الترويج في القارة.

و) بخصوص إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية، وخصوصاً صندوق النقد الأفريقي، تساءلت الدول الأعضاء عن سبب عدم بدء الصندوق عمله حتى الآن.

ز) بخصوص مسألة التأخر في تسديد المساهمات المقدرة من قبل الدول الأعضاء، لوحظ أن اللوم يقع على جزئياً لعدم إرسالها الفواتير إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب. وحثت المفوضية على إرسال الفواتير في أكتوبر-نوفمبر (من العام الذي يسبق عام التنفيذ) بدلاً من يناير من عام التنفيذ.

ح) فيما يتصل بمصادر التمويل البديلة، لوحظ أن الورقة لم تعالج بالقدر الكافي مسألة كيفية إدارة مصادر التمويل البديلة، والإطار الزمني والتفاصيل التشغيلية الأخرى للصندوق؛

ط) بخصوص الاجتماعات المعقودة بين المفوضية والشركاء الإنمائيين، واتفاقيات التمويل الموقعة بين الطرفين، طلبت الدول الأعضاء إحاطتها بذلك. وطلبت أيضاً إحاطتها بمبالغ الأموال المستلمة من الشركاء وضرورة إشراكها في المفاوضات الجارية على جميع الأصعدة من أجل فهم أفضل لتلك الاتفاقيات وكذلك ضرورة إشراك الدول الأعضاء على مستويات المفاوضات وتقديم التقارير

ي) بخصوص مسألة الخطة الاستراتيجية، طلب إيضاح ما إذا كانت الخطط الاستراتيجية للنيباد والبرلمان الأفريقي قد تم اعتمادها كما طلب الاجتماع أيضاً أن يعرف متى تكون الخطط الاستراتيجية للأجهزة الأخرى جاهزة.

زاي: ردود المفوضية:

9. رداً على بعض الأسئلة والتعليقات، تم تقديم التوضيحات ولكن عموماً، اقترح أن تعطى المفوضية مزيداً من الوقت لمعالجة المسائل المطروحة خلال بحث الاجتماع، مشروع الورقة الإطارية المنقحة للميزانية.

10. بخصوص مسألة المعهد الأفريقي للإحصاءات ومركز الكاميرون للتدريب، تعهدت المفوضية بإدراجهما في الورقة كأولويات.
11. رداً على مسألة تمكين المرأة، أشارت المفوضية إلى أن هذه مسألة شاملة تتناولها جميع الإدارات، بالإضافة إلى البرامج التي يتم تنفيذها من قبل مديرية المرأة ومساائل الجنسين والتنمية.
12. تعهدت المفوضية بالأخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء ومقترحاتها.

حاء: الاجتماع الثاني - 13 مارس 2015:

بحث واعتماد جدول الأعمال

13. بحث الاجتماع واعتمد جدول الأعمال التالي:

أ. الكلمة الافتتاحية للرئيس

ب. اعتماد جدول الأعمال

ج. بحث تقرير الاجتماع السابق

د. بحث الورقة الإطارية للميزانية لعام 2016

هـ. ما يستجد من أعمال

طاء: الكلمة الافتتاحية:

14. ترأست الاجتماع سعادة السيدة جالو أمينة جيبو. وذكرت الرئيسة بالسياق الذي يتم فيه عقد الاجتماع، وقالت إنه خلال الاجتماع السابق، طُلب من المفوضية، من بين مجموعة أمور أخرى، تلخيص مشروع الورقة الإطارية للميزانية وأن ذلك قد تم. وأشارت أيضاً إلى أن اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين قدمت توصيات ذات صلة لإدراجها في الوثيقة وأن بعضها أُخذ في الاعتبار بشكل كبير. وطلبت من اللجنة الفرعية التركيز أكثر على أولويات عام 2016 من أجل إعطاء المفوضية

الضوء الأخضر للقيام بالعمل المتبقي بشأن الميزانية. ثم قدمت جدول الأعمال، الذي تم اعتماده دون تعديلات.

15. أعرب نائب الرئيس، في كلمته أمام الاجتماع، عن شكره للدول الأعضاء على العمل الذي كانت تضطلع به وطمأنها بأن ملاحظاتها سوف يتم إدراجها. وأفاد الاجتماع بأن المفوضية ظلت تعمل باستمرار بشأن تلخيص الوثيقة مع الأخذ في الحسبان جميع التوصيات/الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وذكر الدول الأعضاء بأن الورقة الإطارية للميزانية تخص الاتحاد الأفريقي وليس لمفوضية الاتحاد الأفريقي وحدها.

16. رداً على الانشغالات التي تم إيدائها في وقت سابق بخصوص غياب المعلومات حول بعض الأجهزة، أكد الاجتماع أنه سوف يتم توفير تلك المعلومات. وحث نائب الرئيس أيضاً الدول الأعضاء على النظر بتمعن في الأولويات والأهداف المقترحة ومراجعة ملامتها. وأكد أيضاً أنه بموجب النظم واللوائح المالية الجديدة، تم إنشاء لجنة الميزانية الداخلية لتنسيق عمليات التخطيط وإعداد الميزانية داخل الاتحاد.

هاء: بحث الورقة الإطارية المنقحة لميزانية عام 2016:

17. بعد الاتفاق على طرائق العمل، أبدت الدول الأعضاء التعليقات والملاحظات التالية حول الوثيقة:

واو: تعليقات عامة:

18. أبدت الدول الأعضاء التعليقات العامة التالية:
أ) بخصوص مصادر التمويل البديلة، طلبت الدول الأعضاء أيضاً توضيحاً حول طرائق عمل مصادر التمويل البديلة.

ب) طلبت الدول الأعضاء توضيحات حول إطار الإنفاق المتوسط الأجل وما إذا كانت المفوضية قد اعتمدت بالفعل ميزانية ثلاث سنوات/الميزانية المتوسطة الأجل، وإذا لم

تكن قد اعتمدت بالفعل، متى يتوقع من المفوضية اعتمادها؛

ج) لاحظت الدول الأعضاء عدم وجود معلومات كافية حول أجندة 2063 في الوثيقة ومن ثم طلبت توفيرها. وهذا يشمل التطلعات وكذلك المشاريع الرئيسية.

د) أبدت الدول الأعضاء أيضاً التعليقات حول عدم وضوح استراتيجيات تعميم أجندة 2063 وحثت المفوضية على نشر النسخة النهائية لأجندة 2063 وكذلك الخطة

الاستراتيجية للمفوضية على جناح السرعة وبشكل رسمي.

هـ) علقت الدول الأعضاء أيضاً على انعدام الإحصاءات الموثوق بها. ولوحظ أن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تفتقران إلى مختبرات إحصائية

قوية وعليه لم تُشر الوثيقة إلى الإحصاءات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستخدمت مراجع من البنك الدولي والمصادر الأخرى فقط. وقد حُثت المفوضية

على استخدام التحليل المفصل للبيانات الآتية من المؤسسات الأفريقية (الدقيقة والجارية) للمساعدة على سير غور الوضع وإنارة الاستراتيجيات/الخطط. ومن ثم تم

نصح المفوضية بصياغة استراتيجيات لتصحيح هذا الضعف الواضح؛

و) طُلب من المفوضية أن تكون صريحة بشأن أهمية الإثراء حول القارة، وضمان تحكّم أفريقيا في موارها.

ز) أشارت الدول الأعضاء إلى أهمية عملة موحدة لنجاح منطقة التجارة الحرة القارية والحاجة إلى موازنة عملات القارة (توجد في أفريقيا حالياً أكثر من 50 عملة)؛

ح) اقترحت الدول الأعضاء على المفوضية إضافة المخاطر التالية: 1) المخاطر الخارجية- حيث تؤثر العقوبات التي تفرضها القوى الخارجية على عمليات الاتحاد،

ومثال ذلك هو حينما لم يتمكن السودان من تسديد مساهماته المقدره لأنه لم يستطع

تحويل المدفوعات إلى المفوضية بسبب العقوبات؛ 2) الإرهاب – لأن الأحداث التي تقع في أحد أجزاء القارة لها إمكانية التأثير سلباً على القارة بأسرها.

زاي: ردود المفوضية:

19. قدمت المفوضية الردود التالية:

- 1) اتفقت المفوضية على إدراج مزيد من المعلومات حول مصادر التمويل البديلة؛
- 2) رداً على التعليقات حول انعدام عدم صلة الأولويات المشار إليه في الورقة الإطارية للميزانية بأجندة 2063، أوضحت المفوضية أن ميزانية 2016 تستند بالضرورة إلى الخطة الاستراتيجية ولكنها تعكس أيضاً بعض الأولويات في أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية الأولى. وأشارت المفوضية أيضاً إلى أن مشروع الوثيقة المنقح سوف يتضمن مزيداً من المعلومات حول أجندة 2063. وذكرت المفوضية الاجتماع أيضاً بأن خطة التنفيذ العشرية الأولى سوف تُعتمد في يونيو 2015، ومن ثم، تظل الخطة الاستراتيجية وثيقة مرجعية رئيسية للآن؛
- 3) بخصوص مسألة الإحصاءات، اتفقت المفوضية على أنه يشكل موضوع الإحصاءات مشكلة، وعليه، يتم القيام بعدد من المبادرات لمحاولة التعامل مع هذه المسألة، ومن ثم جاء قرار إنشاء معهد أفريقي للإحصاءات في تونس ومعهد تدريب للخبراء في مجال الإحصاءات في كوت ديفوار. وتشمل الجهود الجارية الأخرى لتعزيز هذا المجال ميثاق الإحصاءات الذي تم التصديق عليه بالفعل من قبل 21 دولة عضواً وتبذل الجهود لصياغة تعريف وخطوط توجيهية لتطوير الإحصاءات، وهي مبادرة تجعل من السهل مقارنة البيانات في أنحاء الدول/البلدان الأفريقية. أما بخصوص تفعيل مصادر التمويل البديلة، أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى بيان الطرق والترتيبات المؤسسية لتمكين عملية التفعيل.

- 4) طلبت الدول الأعضاء مزيداً من المعلومات حول القطار الفائق السرعة والذي يعتبر أحد المشاريع الرئيسية في أجندة 2063؛
- 5) اعترافاً من الدول الأعضاء بالدور الحاسم للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، طلبت من المفوضية التأكيد على أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- 6) طلبت الدول الأعضاء إيلاء مسائل التحول الاقتصادي والتصنيع والنمو الشامل تأكيداً خاصاً في ضوء أثرها على النمو وتوفير فرص العمل؛
- 7) طلب إدراج قسم يتضمن القطار الفائق السرعة وغير ذلك من المشاريع الرئيسية لأجندة 2063، إذ أن المشاريع الرئيسية قد أجازتها أجهزة صنع السياسة.
- 8) لاحظت الدول الأعضاء أن المفوضية شرحت المخاطر ولكنها لم تقدم استراتيجيات لتخفيفها، ومن ثم حثت المفوضية على إدراج قسم حول استراتيجيات/أدوات تخفيف المخاطر في الوثيقة؛
- 9) أفادت الدول الأعضاء المفوضية لوضع استراتيجيات لتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على مختلف الموائيق والبروتوكولات.

كاف: ردود المفوضية:

20. تم تقديم التوضيحات التالية رداً على بعض الأسئلة والتعليقات:
- 1) بشأن ما إذا كانت المفوضية قد اعتمدت التخطيط المتوسط الأجل (إطار الإنفاق المتوسط الأجل) أم لا، أوضحت المفوضية أنها لم تُعدّ ميزانية الثلاث سنوات، وذلك لأن التمويل الذي يأتي بصورة رئيسية من الشركاء، يأتي فقط على أساس سنوي ولا يمكن للشركاء تخصيص موارد لأكثر من عام واحد. ومع ذلك، فقد أمكن الآن اعتماد إطار الإنفاق المتوسط الأجل، بالموارد التي يمكن التنبؤ بها؛

2) بخصوص تعميم أجندة 2063، أشارت المفوضية إلى أن الجهود جارية لإدماج أجندة 2063 في خطط الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا السياق، عقدت المفوضية ورشة عمل في لوساكا، زامبيا، لمناقشة طرق الإدماج في القوانين المحلية. أوضحت المفوضية أيضاً أن الترويج لأجندة 2063 يعتبر أولوية في إطار النتيجة 6 من الورقة الإطارية للميزانية والتي تعالج الاتصال.

3) أوضحت المفوضية، في معرض تعليقها على انخفاض معدلات التنفيذ، أن ذلك حدث بسبب تأخر استلام الأموال من كل من الدول الأعضاء والشركاء، من بين جملة أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، في نهاية سبتمبر 2014، تم تلقي 50 بالمائة فقط من التمويل اللازم، مما أثر على معدل التنفيذ؛

4) بخصوص طرائق تنفيذ مصادر التمويل البديلة، أشارت المفوضية إلى أن الجهود جارية لمعالجة هذه المسألة، ومن ثم فإن اللجنة المختصة للوزراء تجتمع لمناقشة جدول تقدير الأنصبة.

5) بخصوص المؤسسات المالية الأفريقية، أفادت المفوضية الاجتماع بأن 16 بلداً وقع على النظام الأساسي لبنك الاستثمار الأفريقي الذي تستضيفه ليبيا. وأشارت المفوضية أيضاً إلى أن هناك حاجة إلى 13 تصديقا ليدخل النظام الأساسي حيز النفاذ. وأشارت المفوضية إلى أن ثلاثة معاهد مالية أفريقية يتم إدراجها في أولويات عام 2016؛

6) بخصوص تدابير التخفيف، تعهدت المفوضية بإدراجها في الوثيقة؛

7) بخصوص التقدم المحرز بشأن إنشاء البنك المركزي الأفريقي والمؤسسات النقدية الأخرى (صندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي)، أوضحت المفوضية أنه حتى الآن، وقع 16 بلداً على النظام الأساسي ووقع 12 منها على الوثيقة لتدخل البنك حيز التنفيذ؛

8) أفادت المفوضية الاجتماع أيضاً بأنها تعمل مع مديري البنوك المركزية لاعتماد استراتيجية حول العملة الموحدة. وأشارت المفوضية أيضاً إلى أن وثيقة صندوق النقد الأفريقي قد تم اعتمادها وأنه يمكن أن يعمل فور إنشائه كمركز لتبادل المعلومات حول مختلف العملات الوطنية؛

9) بخصوص مسألة ارتفاع تكاليف التحويلات المالية والجهود المبذولة حالياً لخفض التكاليف، أحاطت المفوضية علماً بذلك، موضحة أن المعهد الأفريقي للتحويلات المالية قد تم إنشاؤه وأن ذلك سوف تتم الإشارة إليه في الوثيقة؛ وبالإضافة، سوف تقود المفوضية جهود إنشاء الفرص حيث يمكن للمهجر الاستثمار بشكل آمن، مثل سند الائتمان؛

10) اتفقت المفوضية أيضاً على للتأكيد أكثر على الاتصال كمدخل لنجاح منطقة التجارة الحرة القارية؛

11) بخصوص القطار الفائت السرعة، أفادت المفوضية الاجتماع بأنه سوف يبسر تكامل القارة. وأشارت المفوضية أيضاً أنه تم توقيع مذكرة تفاهم مع الصين والتي سوف تمّول المشروع. علاوة على ذلك، يتم يعقد اجتماع فني في جنوب أفريقيا لمناقشة طرق العمل الفنية للمشروع.

لام: الاجتماع الثالث 17 أبريل 2015:

ميم: بحث واعتماد جدول الأعمال

21. قام الاجتماع ببحث واعتماد جدول الأعمال التالي:

أ) كلمة الترحيب لرئيس اللجنة الفرعية

ب) اعتماد جدول الأعمال

ج) اعتماد تقرير اجتماع اللجنة الفرعية للبرامج والمؤتمرات للجنة الممثلين الدائمين

المنعقد في 13 مارس 2015

د) ما يستجد من أعمال

نون: الكلمة الافتتاحية :

22. ترأست الاجتماعَ سعادة السيدة جالو أمينة جيبو. واعتذرت الرئيسة عن دعوتها إلى الاجتماع في مساء يوم الجمعة ولكنها ذكرت أن ذلك كان بسبب عدم توفر المترجمين الفوريين وعدم توفر الغرف. واستحضرت السياق الذي يتم فيه عقد الاجتماع، وقالت إنه طُلب من المفوضية، خلال الاجتماع السابق، من بين جملة أمور أخرى، تحسين ومراجعة مشروع الورقة الإطارية للميزانية وأن ذلك قد تم. وطلبت منى اللجنة الفرعية بحث الوثائق أمامهم واعتمادها. وأوضحت أيضاً أنه بعد اعتماد التقرير، سيتم إعداد تقرير منفصل لتقديمه إلى لجنة الممثلين الدائمين.

سين: تعليقات عامة:

23. أبدت الدول الأعضاء التعليقات العامة التالية:

أ) أعربت الدول الأعضاء عن شكرها للمفوضية لمعالجتها المسائل المطروحة خلال الاجتماع السابق.

ب) بخصوص مسألة مصادر التمويل البديلة، أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء عدم اجتماع لجنة تقدير الأنصبة المقدرة وفقاً لمقرر القمة وأن ذلك جعل من الصعب تقديم أي التزامات حول المسألة بخصوص ميزانية 2016. ومع ذلك، هناك اتفاق عام بشأن الحاجة إلى البحث عن آليات مناسبة لتفعيل البرنامج.

ج) لاحظ الاجتماع أنه نظراً لحجم المسائل المحيطة بالميزانية يكون من المفضل إعداد الميزانية قبل عام.

د) أعربت الدول الأعضاء عن الحاجة إلى برمجة الاجتماعات بشكل مناسب لتفادي عقد اجتماعات كثيرة جداً في آن واحد ومن ثم أكدت على الحاجة إلى التنسيق مع مكتب الأمين العام للمفوضية في هذا الصدد.

ه) أشارت الدول الأعضاء أيضاً إلى أن الخطة الاستراتيجية 2014-2017 لمفوضية الاتحاد الأفريقي لم تأخذ في الحسبان أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأن من المهم البحث عن موارد إضافية لتمويل أجندة 2063.

و) لاحظت الدول الأعضاء أن الورقة الإطارية للميزانية لا ينبغي أن تركز على الأرقام حيث أن غرضها الأساسي هو توفير توجه السياسة للاتحاد.

ز) طلبت الدول الأعضاء أيضاً من المفوضية ربط النتيجة 7 بالعملية الجارية بالفعل لإعادة هيكلة الاتحاد الأفريقي.

ح) أعرب الاجتماع عن انشغاله من أن مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد والذي من المفترض أن يقدم مهمة المراقبة حول الفساد قد تم المساس به هو نفسه.

عين: ردود المفوضية :

24. أبدت المفوضية الردود التالية:

1) أحاطت المفوضية علماً بأن اللجنة المكلفة من قبل المؤتمر يبحث المساهمات المقدره للدول الأعضاء لم تجتمع، غير أنها لاحظت أيضاً أنه لا يزال من المهم بيان ما يتعين أن تفعله المفوضية في عام 2016 بخصوص مصادر التمويل البديلة بغية الوصول إلى نقطة النهاية حول المسألة. وتعهدت المفوضية بالإشارة إلى المقرر بشأن مصادر التمويل البديلة في الورقة الإطارية للميزانية.

2) تم التأكيد أيضاً على أن نجاح المفوضية يعتمد على نجاح تنفيذ مبادرة مصادر التمويل البديلة.

3) أحاطت المفوضية علماً أيضاً بمقترح الدول الأعضاء تقديم الميزانية قبل سنة لإجراء مشاورات كافية حولها. وقد أشير إلى أن ذلك يتماشى مع إطار الإنفاق المتوسط الأجل الذي يدخل حيز التنفيذ بفعالية خلال تنفيذ مصادر التمويل البديلة.

4) بخصوص مسألة تمويل أجندة 2063، أفادت المفوضية أن خطة التنفيذ العشرية سوف تستكشف مختلف الوسائل لتعبئة الموارد من قبيل عقد مائدة مستديرة/مؤتمرات مع قطاع الأعمال التجارية الأفريقية.

5) أبلغت المفوضية الاجتماع أيضاً أنه إضافة إلى القيام بإعادة الهيكلة، هناك مبادرات أخرى تحدث وترمي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمفوضية والأجهزة من قبيل مراجعة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتخطيط والرصد والتقييم.

6) بخصوص مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، أفادت المفوضية بأنه يتم اتخاذ إجراءات إدارية لتصحيح الوضع فيه.

فء: ما يستجد من أعمال:

لاحظت الدول الأعضاء أن ثمة حاجة إلى ملاحظة طرق العمل الودودية بين المفوضية والدول الأعضاء ولاسيما بخصوص تحديد مواعيد وأوقات عقد الاجتماعات ومراعاة الحساسيات. وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة اتفق الاجتماع على أنه ينبغي مناقشتها على مستوى لجنة الممثلين الدائمين.

صاء: اعتماد التقرير:

اعتمدت اللجنة الفرعية تقريرها بخصوص الورقة الإطارية لميزانية 2016 رهن إعادة صياغة الفقرة 9(د) بخصوص مصادر التمويل البديلة.

• تستند الأولويات في الورقة الإطارية للميزانية إلى احتياجات أفريقيا وكذلك إلى قرار أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي لإعلان عام 2016 عام حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على حقوق المرأة. ويتم أيضاً تحديد الأولويات في سياق أجندة 2063 التي هي إطار التنمية العام والذي يحدد سياق واتجاه القارة خلال السنوات الخمسين المقبلة.

تم تلخيص أولويات عام 2016 على النحو التالي:

النتيجة 1: تعزيز السلم والاستقرار، والحكم الرشيد، والديمقراطية وحقوق الإنسان كأسس للتنمية واستقرار المجتمعات

بغية المضي قدماً نحو تحقيق هذه النتيجة، ستضمن المفوضية إنجاز ما يلي:

(أ) دعم بعثات مراقبة الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2016 كجزء من إرساء الديمقراطية من خلال انتخابات شفافة وسلمية.

(ب) كسب التأييد لثقافة النهج الدستوري وسيادة القانون بغية معالجة مشكلة التغيير غير الدستوري للحكومات.

(ج) ترسيخ ثقافة السلم بين سكان القارة بهدف دعم إسكات صوت البنادق بحلول عام 2020.

(د) تعزيز ودعم القدرات المؤسسية للأفريقيين على توفير الخدمات العامة على كافة مستويات الدولة بما في ذلك الإدارة اللامركزية ومكافحة الفساد والحكم والموارد الطبيعية.

(هـ) تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وإعداد إطار الاتحاد الأفريقي لسياسة العدالة الانتقالية.

(و) الاستجابة لأوضاع الأزمات الإنسانية الأفريقية والسعي إلى إيجاد حل دائم للنزوح القسري في القارة.

(ز) تفعيل المجموعات الخمس لمنظومة الحكم الأفريقية وحوار المنظومة والمنبر الاستشاري وضمان تآزرها مع المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

(ح) سوف تواصل المفوضية أيضاً من خلال مكاتبها للاتصال لتنفيذ مبادرات فترة ما بعد النزاعات الرامية إلى تعزيز المصالحة، وجهود الإنعاش المبكر وتحقيق الاستقرار وفقاً للركائز الست لسياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وسوف

يتم أيضاً بناء قدرات الدول الأعضاء من خلال إصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(ط) في إطار عملية دمج مسائل الجنسين في السلم والأمن، ستواصل المفوضية وضع استراتيجيات وآليات فعالة لزيادة مشاركة المرأة في تعزيز السلم والأمن في القارة وتعزيز الحماية في أوضاع النزاعات وفي فترة ما بعدها. وسوف يتم أيضاً تعزيز التنسيق والبرمجة في هذا المجال من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين المعنيين بهذه المسائل في أفريقيا.

(ي) ظل تعزيز قدرات مجلس السلم والأمن على معالجة مسائل السلم والأمن أحد المجالات ذات الأولوية للمفوضية. وبالأخص، يتم تعزيز دور مجلس السلم والأمن باعتباره الركيزة الرئيسية للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن التي تعالج تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. ويتم تعزيز خطة عمل الاتحاد لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة.

النتيجة 2: تنفيذ سياسات ومؤسسات التنمية المستدامة، وزيادة الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي والتغذوي، وتوسيع إضافة القيمة والوصول إلى الأسواق، والإدارة السليمة للبيئة والموارد الطبيعية

بغية تحقيق هذه النتيجة، ستقوم المفوضية بما يلي:

(أ) تهدف الأولويات المحددة لعام 2016 إلى الاستجابة للحاجة إلى دعم وتيسير الدول الأعضاء تنفيذ آليات لتعجيل بتنفيذ التزامات ملابو 2014 حول التحول الزراعي وكذلك نظم تتبع التقدم والمراجعة. وفي هذا الصدد، سوف يدعم الاتحاد الدول الأعضاء في تنفيذ البرامج ذات الأولوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بما في ذلك الثروة الحيوانية باعتبارها أداة لتعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع. وسوف يدعم الاتحاد، من

بين مجموعة أمور أخرى، الملكية والقيادة المحلية للنمو الزراعي الشامل وأجندة التحول وإقامة شراكات فعالة لتعزيز تنسيق الجهود ومواءمتها والمساءلة المتبادلة؛

(ب) دعم ورصد تعزيز الأعمال التجارية الزراعية بما في ذلك الوصول إلى موارد الانتاج وتعزيز قدرات النساء والشباب.

(ج) ستقوم المفوضية بتيسير توفر الموارد اللازمة من أجل ضمان تنفيذ البرامج ذات الأولوية في مجال البيئة والموارد الطبيعية. ومن أجل ذلك، سوف تقوم المفوضية بتيسير تعزيز حكم وإدارة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية من خلال تنفيذ مبادرات تغيير المناخ والتصحر، والتنوع البيولوجي، وتخفيف أخطار الكوارث، والأراضي والغابات، إلخ.

(د) تنفيذ برامج دعم مسائل الجنسين والمناخ والزراعة.

(هـ) تعزيز إضافة القيمة لتجارة الأسماك داخل الأقاليم في مجال الأمن الغذائي في أفريقيا.

النتيجة 3: تطوير البنية التحتية والبيئة المواتية للتنمية الاقتصادية الشاملة، والتصنيع والتجارة الأفريقية البينية التي يقودها القطاع الخاص والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

بغية تحقيق هذه النتيجة، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) وضع السياسات التجارية وترويجها وتيسير المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية وكذلك تحسين تنسيق مشاركة أفريقيا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية.

(ب) تثبيت وتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية الأمر الذي سيؤدي إلى اعتماد بعض الدول الأعضاء سياسات وفقاً للتوصيات. وهذا يفضي إلى تقليل

أفريقيا تدريجياً اعتمادها على صادرات المواد الخام، وتخفيف تعرضها للتقلبات في أسعار السلع من خلال التنويع الاقتصادي من بين جملة أمور أخرى.

(ج) توفير خدمات الاستشارة الفنية للدول الأعضاء في مجالات المفاوضات حول عقود التعدين، وإدماج رؤية التعدين الأفريقية في القوانين المحلية، وسياسات معالجة احتياجات التعدين الحرفي والتعدين الصغير النطاق، إلخ. وسوف يتم إنشاء المركز الأفريقي لتطوير المعادن وتفعيله أيضاً في عام 2016.

(د) العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ المشاريع المحددة في خطة عمل التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا على النحو الذي كلف به وزراء الصناعة للاتحاد الأفريقي.

(هـ) دعم جهود الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في إطار تعزيز التجارة الأفريقية البينية وداخل منظمة التجارة العالمية.

(و) وضع السياسات من أجل الاستخدام المستدام للموارد المعدنية من خلال التنمية الصناعية وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على النساء والشباب في القطاعات ذات الأولوية للأعمال التجارية الزراعية والصناعة الصيدلانية والتعدين.

(ز) ستواصل المفوضية تحسين مشاركة القطاع الخاص ومناخ الأعمال التجارية في أفريقيا من أجل زيادة الاستثمار في التجارة داخل أفريقيا وخارجها وخصوصاً من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

(ح) تعزيز الترابط والموثوقية والفعالية في كلفة شبكات وخدمات النقل والسياحة في القارة كوسائل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، من بين جملة أمور أخرى،

(ط) زيادة الوصول إلى الطاقة الحديثة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة.

(ي) دعم الجهود الرامية إلى توفير بيئة ملائمة ومواتية للترابط الأفريقي البيني وإعداد التطبيقات والخدمات الإلكترونية.

ك) دعم تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا مع إشارة خاصة إلى آلية توفير الخدمات لتعزيز الإعداد المبكر للمشاريع وسير عمل شبكة الأعمال التجارية القارية حول تمويل البنية التحتية.

ل) دعم إنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاءات والذي يكون مقره في تونس العاصمة، الجمهورية التونسية والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاءات الذي يكون مقره في ياموسوكرو، كوت ديفوار والذي يرمي إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (1) جمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها؛ (2) وإعداد إحصاءات حسنة التوقيت وعالية الجودة يمكن استخدامها لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وكذلك دعم تنفيذ أجندة 2063 وإنشاء مراكز التفوق في مجال الإحصاءات في أفريقيا.

م) تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

النتيجة 4: تنفيذ الدول الأعضاء سياسات وبرامج تعزيز الصحة والتعليم والمهارات التي تمكّن من الحصول على وظائف يدعمها الاستثمار في الخدمات والعلم والبحث والإبداع

1. بغية تحقيق هذه النتيجة، ستقوم المفوضية بتسهيل ما يلي:

1) الترويج للسياسات والبرامج الرئيسية الكفيلة باستخدام الفضاء الخارجي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسوف يساعد الاتحاد في تعميم وترويج تنفيذ استراتيجية وسياسة الفضاء الأفريقي. وهذا يشمل إنشاء منهاج الفضاء البرنامجي لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتنسيق برامج الفضاء الأفريقية.

2) تسهيل تنفيذ استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار العشرية في أفريقيا (2024) للتعجيل بانتقال أفريقيا إلى اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة. وسوف يقوم الاتحاد الأفريقي، من بين جملة أمور أخرى، بإنشاء وتفعيل المؤسسات الأفريقية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتحديداً المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، المجلس الأفريقي

للبحث العلمي والابتكار، وبدء عمل المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو تام.

(3) تعزيز تفعيل استراتيجية التعليم القارية العشرية. وهذا يشمل الدعوة والدعم الفني لإدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ وتنفيذ برامج التعليم العالي (المنح، التنقل، المواطنة وتوكيد الجودة)؛ برامج النهوض بالمدرسين وتفعيل المعهد الأفريقي للنهوض بالمدرسين والمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا.

(4) تبدأ جميع المعاهد الخمسة للجامعة الأفريقية عملها، بما في ذلك علم الفضاء في جنوب أفريقيا، كما يتم إنشاء 10 مراكز للمعاهد. وسوف يتم تفعيل رئاسة الجامعة الأفريقية في الكاميرون.

(5) وضع وتنفيذ وثائق تنفيذ الجامعة الإلكترونية الأفريقية والشبكة الإلكترونية الأفريقية.

(6) تنفيذ ميثاق النهوض بالشباب وفقاً لميثاق الشباب الأفريقي والأولوية 5 للمفوضية، وأجندة 2063؛ وبدء عمل 10 مراكز مرجعية للتعليم والتدريب الفني والمهني للاتحاد الأفريقي تكون مقارها في جميع الأقاليم الخمسة للقارة وفقاً لاستراتيجية التعليم والتدريب الفني والمهني للاتحاد الأفريقي لعام 2013.

(7) تعزيز السياسات والبرامج الرئيسية الخاصة بالرعاية والوقاية الصحية الأولية إلى جانب استراتيجية التغذية الإقليمية الأفريقية ودعم القدرات على مراقبة حالات الأمراض ورصد انتشارها لما تمثله من تهديد على الصحة العامة.

(8) دعم وتعزيز سياسات وبرامج الضمان الاجتماعي وحماية المجموعات المستضعفة لاسيما الأطفال والمعوقين، وكذلك العمال المهاجرين.

(9) تعزيز وتنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بعمالة الشباب والنساء.

النتيجة 5: تنفيذ استراتيجيات تعبئة الموارد، بما في ذلك مصادر التمويل البديلة والإضافية، لتمكين أفريقيا من تمويل برامجها وتنميتها

2. ستركز المفوضية في عام 2016 على إنشاء آليات تعبئة الموارد المحلية بما في ذلك مصادر التمويل البديلة بغية التنفيذ المستدام والقابل للتنبؤ لأولويات التنمية للاتحاد الأفريقي كما وردت في أجندة 2063 وأجندة التنمية لما بعد 2015 وفقاً لمقرر القمة بشأن مصادر التمويل البديلة.

النتيجة 6: مفوضية الاتحاد الأفريقي على اتصال بالدول الأعضاء/أصحاب المصلحة وتشركهم في تحديد أجندة أفريقيا وتنفيذها.

3. بغية تحقيق هذه النتيجة، ستقوم المفوضية بتسهيل ما يلي:

أ) ترسيخ أجندة 2063 في أذهان الجمهور في الداخل والخارج من خلال إظهار ما تمثله أجندة 2063 على نحو صحيح وما ينبغي أن تعرف به (فكر في أجندة 2063 وانظر إلى " أفريقيا التي نريدها")

ب) تعزيز اتحاد أفريقي أكثر نشاطاً وظاهراً بوضوح على نحو إيجابي ومحوره الشعوب من خلال استراتيجية فعالة للاتصالات وكسب التأييد تدور حول "حقوق الإنسان".

ج) إقامة هيكل فعال وقادر على العمل للاتصالات في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

د) دعم تنفيذ مشاريع التراث (برنامج المتطوعين المهجر الأفريقي وقاعدة البيانات الخاصة بمهارات المهجر الأفريقي وصناديق الاستثمار للمهجر الأفريقي وسوق التنمية الأفريقية).

هـ) توفير الدعم لعمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتمكينه من الترويج لأجندة 2063 في المجتمع المدني للدول الأعضاء والتشجيع على إدماجها محلياً.

و) في إطار خطة التنفيذ العشرية، تشمل أولويات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي "من بين مجموعة أمور أخرى" ما يلي:

- إنشاء الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتنشيط لجان المجموعات القطاعية كآليات تشغيلية رئيسية.

- تحديد خطى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبدء عملياته الميدانية حديثاً لدعم سياسات الاتحاد الأفريقي وبرامجه وأنشطته. وبالمثل، ينبغي أن يكون هناك دعم كبير من الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لإنشاء الفصل الوطني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يرمي إلى دعم ومساعدة الاتحاد لبلوغ وتعبئة المجتمع المدني لصالح برامج الاتحاد الأفريقي وأنشطته في الركائز الخمس.
- من المتوقع أن يقدم الاتحاد الأفريقي الدعم لعمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتمكين الأجهزة من قيادة عملية إدماج أجندة 2063 في القوانين المحلية في الدول الأعضاء بفعالية وتعميمها وتشجيعها.

النتيجة 7: تحسين القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وتعزيز العلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي والشركاء الاستراتيجيين والشركاء الآخرين

سيواصل الاتحاد، من خلال أجهزته، التركيز على توجيهه الاستراتيجي لجعل مؤسساته: قائمة على التكنولوجيا، ومواصلة اجتذاب واستبقاء القوة العاملة وأخيراً تحسين الفعالية. يواجه الاتحاد تحدي القدرة على المنافسة حيث يخسر موارد بشرية ذات مهارات لصالح المنظمات الأخرى. وإذا نظرنا إلى طريقة قيامنا بالعمل عموماً، نجد أننا نواجه تحدياً هاماً يتمثل في فعالية تنفيذ أجندة التكامل وينبغي أن نتحقق من الأدوات التي نستخدمها. في هذا الصدد سوف يقوم الاتحاد بما يلي:

- أ) تعزيز إدارة الشركات لتعزيز واستدامة ثقافة المساءلة والمسؤولية؛
- ب) تعزيز الأداء والفعالية التشغيلية داخل المفوضية؛
- ج) تنسيق تنفيذ خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063؛
- د) تعزيز التآزر مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحسين الفعالية والكفاءة؛

ه) تحسين نظام الإدارة المالية لتوفير محاسبة شفافة وتقديم تقارير أفضل إلى المانحين من خلال تفعيل نظام ساب (وحدة إدارة المنح)؛

و) ضمان التزام الاتحاد الأفريقي بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تعزيز تقديم التقارير المالية وتحقيق قدر أكبر من المساءلة. وتفعيل نموذج حل ساب لصياغة الميزانية العامة بهدف التشجيع على إعداد ميزانيات قائمة على النتائج.

ز) القيام بعمليات المراجعة المالية للتأكد من الامتثال للنظم وزيادة عدد عمليات مراجعة الأداء/القيمة مقابل النقود.

ح) تنظيم خدمات مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي من تنفيذ الصلاحيات المنوطة بها.

ط) تنفيذ مبادرات تحسين العمليات لخفض التكاليف التشغيلية والحفاظ على ثقافة التميز.

ي) وضع وتنفيذ مجموعة من حلول بناء القدرات لتمكين قادة الاتحاد الأفريقي والعاملين فيه من تنفيذ صلاحيات المنظمة على نحو فعال.

ك) التفعيل الكامل (عبر كافة أجهزة الاتحاد الأفريقي) للنظام الجديد المعزز للتخطيط والرصد والتقييم وتقديم التقارير.

ل) تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة من بوابة إدارة المعرفة.

م) اتخاذ التدابير لتعزيز القدرة القانونية لمفوضية الاتحاد الأفريقي على تحسين كفاءتها التشغيلية.

ن) كفالة علاقات عمل سلسلة ومتسقة مع الدول الأعضاء وكافة أجهزة الاتحاد الأفريقي كجهة اتصال داخل المفوضية في دورها كأمانة للاتحاد.

س) تعزيز التنسيق بين الإدارات والمديريات.

ع) تعميم المنظور الجنساني في مؤسسات الاتحاد الأفريقي

ف) توفير خدمات فنية كافية للمفوضية ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر في أنشطتها واجتماعاتها، بالتنسيق مع جميع هيكل المفوضية.

ص) تنفيذ برنامج دعم تطوير القدرات المتعدد الوكالات للاتحاد الأفريقي-النيباد للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بناء على خطة التنفيذ 2015-2025 والإطلاق التجريبي لبرنامج القيادة التحولية للاتحاد الأفريقي في أفريقيا مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة

ق) سوف يجري الاتحاد في عام 2016 استعراضاً وتقييماً شاملاً لجميع المهام والمناصب الحالية في جميع المستويات، وقيادتها وآثارها على إنجازات أهداف الاتحاد الأفريقي. وسوف يؤدي ذلك إلى تنفيذ هيكل تنظيمي دينامي ومرن وقابل للعمل يقود خطة التنفيذ العشرية للاتحاد الأفريقي لأجندة 2063.

ر) لكي يقوم الاتحاد بصلاحياته، سوف يعزز ويقود الأداء والكفاءة التشغيلية داخل مؤسسات الاتحاد. في هذا الصدد، سوف ينفذ تدابير لتحسين أداء الكفاءة التشغيلية لمؤسسات الاتحاد الأفريقي، بصورة مستمرة، من حيث التمويل والموارد البشرية والخدمات الإدارية والقانونية والتخطيط الاستراتيجي والمراجعة الداخلية والمؤتمرات والمراسم وجميع الخدمات داخل المفوضية، عن طريق وضع معايير أفضل الممارسات الدولية واعتمادها.

ش) سوف ينشئ الاتحاد أيضاً أكاديمية مركز التفوق للاتحاد الأفريقي لتساعد في وضع وتنفيذ مجموعة من حلول القدرات لتمكين قادة أجهزة الاتحاد الأفريقي وعاملها من القيام بفعالية الصلاحيات المنظمة. وسوف يفتح المعهد أيضاً أبوابه للدول الأعضاء وخصوصاً في مجالات القياس والتقييم.

ت) يتم تعزيز التآزر مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتحسين الكفاءة والفعالية.

قاف: أولويات أجهزة الاتحاد الأفريقي لعام 2016:

الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)

1. في عام 2016 وتنفيذا لصلاحياتها المنصوص عليها في مقرر الدورة الرابعة عشرة، سوف تواصل وكالة النيباد التركيز على المهام الأساسية التالية:
 - أ) تيسير وتنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية/القارية ذات الأولوية لأفريقيا.
 - ب) تعبئة الشركاء والموارد دعماً لتنفيذ البرامج والمشاريع.
 - ج) رصد وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع.
 - د) إجراء وتنسيق البحوث وإدارة المعرفة
 - هـ) الدعوة إلى الرؤية والرسالة والقيم الأساسية لبرامج الاتحاد الأفريقي والنيباد

المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

2. تكون أولويات السياسات لعام 2016 كما يلي:
 - أ) مواصلة برنامج الترويج للمحكمة لضمان تحقيق مزيد من التصديقات والإعلانات.
 - ب) وضع نقطة مرجعية لتبادل الزيارات/التعلم مع المحاكم الإقليمية الأخرى (المحكمة الأوروبية والمحكمة الأمريكية المشتركة)
 - ج) عقد مؤتمر لجميع المحاكم الإقليمية والقارية
 - د) تقديم إطار مؤسسي ملموس داخل الاتحاد الأفريقي لفعالية إدارة الحالات وتنفيذ قرارات/أحكام المحكمة
 - هـ) تحديث عمليات إدارة الحالات للمحكمة والانتقال نحو نظام إدارة الحالة الإلكترونية؛
 - و) تحسين مهارات تكنولوجيا المعلومات قضاة وعاملي المحكمة على النظام الإلكتروني لإدارة الحالات؛
 - ز) إنشاء نظام قانوني للمحكمة.

مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد:

3. يتمثل الهدف الرئيسي في جعل المجلس، الأمانة والمعاهدة، بارزة وواضحة وموثوق بها ومشاركة وحاضرة في جميع البلدان الأفريقية، في النهاية، وكذلك فيما يتصل بالمنظمة الإقليمية. وسوف تكون أولويات المجلس في عام 2016 كما يلي:

(أ) تعزيز قدرات المجلس للاضطلاع بصلاحياته؛
 (ب) تعبئة الموارد للأنشطة المستقبلية لتعميم مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد.

4. تعقد أيضا اجتماعات المجلس في حينها وفقاً للنظام الأساسي للجهاز. وسوف يشارك مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد أيضاً في الأنشطة التالية:

- (1) قمة الاتحاد الأفريقي؛
- (2) اجتماعات إدارات المفوضية؛
- (3) المؤتمرات التي تعقد مع الدول الأعضاء في شركة الأمم المتحدة للتعمير؛
- (4) الرابطة الدولية لمؤتمر مكاتب مكافحة الفساد

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

5. لضمان الامتثال للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، سوف تحدد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام 2016 أولوياتها كما يلي:

- التباحث مع الدول الأعضاء حول وضع حقوق الإنسان في القارة بغية ترسيخ التقدم المحرز، والتحديات المتبقية، وآفاق المستقبل، وما ينبغي فعله.
- تحسين مهارات المحاكمة للموظفين القانونيين للجنة؛
- تحسين الوثيقة ونظام إدارة المعلومات؛
- التعجيل ببحث تقارير الدولة والشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان التي تستلمها اللجنة؛
- وضع آلية المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات وقرارات اللجنة؛
- مواصلة تنفيذ صلاحياتها الولاية الأساسية.

لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

6. تركز أولويات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لعام 2016 على ما يلي:

أ) أهداف وأولويات أجندة 2063 في صيغتها الواردة في الخطة العشرية الأولى.

ب) سوف تواصل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أنشطتها في مجال التقنين والتطوير التقدمي للقانون الدولي، وكذلك نشر القانون الدولي في أفريقيا مع تركيز خاص على أهداف وأولويات أجندة 2063.

اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته:

7. تركز أولويات اللجنة في عام 2016 على تحقيق الأهداف التالية:

أ) الالتزام السياسي والملكية الوطنية للميثاق

ب) البيئة القانونية وبيئة السياسات المواثية على الصعيد القطري

ج) التعجيل بالتقدم نحو حقوق الأطفال

البرلمان الأفريقي:

8. يشكل عام 2016 الميزانية الثالثة التي تتدرج في الخطة الاستراتيجية للبرلمان الأفريقي للفترة 2014-2017. ويستمر هيكل الخطة، التي صيغت مجالاتها الست (6) للتدخلات ذات الأولوية في شكل الأهداف الاستراتيجية طوال الفترة التي تشملها الخطة. والأهداف الاستراتيجية الست (6) :

- أ) تعزيز المهام التشريعية البرلمانية للبرلمان الأفريقي
- ب) تقديم منهاج لتعميم الأصوات الأفريقية وأصوات أولئك الذين في المهجر في عملية صنع السياسة للاتحاد الأفريقي
- ج) الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا
- د) تعزيز السلم والأمن والاستقرار
- هـ) تعزيز التكامل والتنمية في أفريقيا
- و) تعزيز القدرات المؤسسية للبرلمان الأفريقي

راء: توصيات أخرى:

بالإضافة إلى توصية لجنة الممثلين الدائمين باعتماد الورقة الإطارية للميزانية، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية لاعتمادها من قبل لجنة الممثلين الدائمين:

1 مصادر التمويل البديلة

أثارت مسألة مصادر التمويل البديلة مناقشات مستفيضة واتفق الاجتماع على مناشدة لجنة الممثلين الدائمين لجنة تقدير الأنصبة عند اجتماع لمناقشة الطرق وفقاً لمقرر القمة بغية تقديم توجيه حول المسألة.

2 تعميم أجندة 2063 وإدماجها في القوانين المحلية:

أوصى الاجتماع بضرورة بذل مزيد من الجهود لتعميم أجندة 2063 وإدماجها في القوانين المحلية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

3 دور المرأة:

اتخاذ جهود خاصة لتعزيز دور المرأة (التي هي مهمشة أحياناً) في المفاوضات وفي أوضاع النزاعات وإدراج دور قادة المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب والأوساط الأكاديمية تعزيزاً للسلم والأمن في القارة.

4 التأخر في تسديد المساهمات المقدرة:

بخصوص التأخر في تسديد المساهمات المقدرة للدول الأعضاء، لوحظ أن المفوضية أن اللوم يقع على جزئياً لعجزها عن إرسال الفواتير إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب. وعليه، يوصى بإرسال فواتير المساهمات المقدرة إلى الدول الأعضاء في أكتوبر-نوفمبر من العام الذي يسبق عام التنفيذ وهو يناير من عام التنفيذ.

5 الحاجة إلى تحسين الإحصاءات في أفريقيا لصنع السياسة

يوصى ببذل قصارى الجهد لتفعيل مؤسسات الإحصاءات في تونس وكوت ديفوار.

6 عقد الاجتماعات مع الشركاء:

يوصى بإبلاغ الدول الأعضاء بالمبالغ المستلمة من الشركاء وكذلك ضرورة إشراكها في المفاوضات على جميع الأصعدة من أجل فهم أفضل لتلك الاتفاقيات.

7 التصديقات:

يوصى بأن تبذل المفوضية جهوداً خاصة لتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على مختلف الصكوك القانونية من أجل تيسير تنفيذ أنشطة الاتحاد.

8 اجتماعات اللجنة الفرعية

يوصى بإعداد جدول زمني لاجتماعات فصلية لجميع اللجان الفرعية من أجل السماح بتنسيق ملائم لها.

اعتماد التقرير

نظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني كلف الاجتماع هيئة مكتب اللجنة الفرعية ببحث التقرير. وناقشت هيئة المكتب التقرير واعتمده مع الجدول الزمني للاجتماعات.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Report of the sub-committee on programmes and conferences

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4703>

Downloaded from African Union Common Repository